الاهمية الاقتصادية لاقامة منطقة حرة في اقليم كردستان ((السليمانية))

د.مهدي طالب ابراهيم الطائي

المستخلص

أن البحث الموسوم (الأهمية الاقتصادية لاقامة منطقة حرة في إقليم كوردستان) هو محاولة تضع أمام السادة المسؤولين والباحثين فكرة تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية في الإقليم من خلال إقامة منطقة حرة في السليمانية، بوصفها أسلوبا من أساليب التنمية المستديمة والشاملة والمرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية والتجارية والثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم والعراق بشكل خاص في ظل ظروف انتشار اقتصاد العولمة خاصة وان إقليم كوردستان قد سبق غيره من مناطق العراق بالاتصال والارتباط بهذا العالم, وانه أكثر حاجة من غيره للاستفادة من هذا الأسلوب لاسيما وأن مقومات نجاح هذه التجربة قائمة ومتوفرة سواء على صعيد العوامل الاقتصادية أو السياسية. إذ إن اتباع سياسة الباب المفتوح أمام السلع الأجنبية وعدم تطبيق القوانين المحلية الخاصة بالرسوم والتعاريف الجمركية ,سيساعد على ابتعاد الإقليم من اتباع السياسات الحمائية والقيود المفروضة على حركة انتقال السلع و رؤوس الأموال والاستفادة من مبدأ السياسة التجارية الحرة . أن المناطق الحرة تساهم في توطين التنمية و انتشارها على مساحة الإقليم، الأمر الذي تكون من خلاله عامل جذب لرؤوس الأموال الأجنبية, وأن ما تحققه هذه التجربة سوف يتجاوز إطارها الاقتصادي المتمثل في زيادة الموارد من النقد الأجنبي واقامة صناعات جديدة إلى عملية نقل التكنولوجيا والثقافة وتشغيل الأيدي العاملة واقامة البنى التحتية التي تحتاجها المنطقة الحرة. وهذه كلها تنعكس على المجتمع من خلال زيادة مداخيله وتحقيق رفاهيته , واعتقد أن مثل هذه الغايات كفيلة بتشجيع أصحاب القرار على تبني هذه الفكرة الرائدة لما فيه خير الإقليم والوطن.

إن ما جاء في البحث من آراء وأفكار استمدها الباحث من الواقع الذي يعيشه الإقليم في الوقت الحاضر وان الآلية التي وردت في البحث نرى فيها الإمكانية لتطبيق الفكرة بأسرع وقت ممكن.

قسم الاقتصاد/كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

المقدمة:

في ضوء التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والاقتصاد العراقي بشكل خاص في ظل الاحتلال وتوجهاته الاقتصادية نحو اقتصاد السوق . وما يتطلبه ذلك من اجراء تغيرات في هيكل الاقتصاد العراقي واعتماد سياسة تنموية تتماشى وبرامج اعادة الاعمار لتشمل جميع مناطق العراق ومنها منطقة اقليم كوردستان . من هذا الجانب تأتي الدعوة لاقامة منطقة حرة في مدينة السليمانية كأحد اساليب التنمية المستديمة والمستضافة في الاقليم .

وبالنظر لتأخر العراق في الولوج في تجربة اقامة المناطق الحرة كأداة جذب للاستثمار الاجنبي وبما ان هذه التجربة على الرغم من محدوديتها الا انها تسير في الاتجاه الصحيح. وعلى هذا الاساس فأن :

1- مشكلة البحث : تتمثل في أن النمو الاقتصادي لاقليم كوردستان يتطلب اقامة مناطق حرة خاصة وان فرص اقامتها متوفرة.

2- فرضية البحث : ينطلق من فرضية مفادها ان ثمة علاقة ايجابية بين النموالاقتصادي واقامة المناطق الحرة .

3- أسلوب البحث :أعتمد الباحث اسلوب استخلاص الحقائق من تحليل الواقع الاقتصادي القائم للاقليم.

4- اهمية البحث: تتجسد أهمية البحث في أنه مساهمه اضافية في جهود الباحثين في موضوع المنطقه الحره للاقليم على الرغم من ندرة البيانات المتعلقه باقتصاد اقليم كوردستان .

5- أهداف البحث : من خلال ما تقدم فأن الاهداف تتمثل في تسليط الاضواء على ما يمكن ان تحقق هذه الفعالية الاقتصادية الجديدة لصالح الاقليم خاصةً وللعراق بشكل عام من خلال:

أ- تنمية القطاع الصناعي في الاقليم .

ب- تحقيق عوائد مالية كبيرة تدعم ميزانية الاقليم .

ج- اقامة البنى الاساسية الارتكازية التي ستنعكس أثارها الايجابية على الاقليم بأجمعه.

6- هيكل البحث : لغرض الوصول الى النتائج المرجوة في البحث فقد تم هيكلة البحث من مقدمة ومبحثان ثم الاستنتاجات والتوصيات والخاتمة والمصادر .

وبهذا الصدد لابد من الاشارة الى الصعوبات التي واجهها الباحث عند اعداد البحث والمتمثلة بقلة الوقت وصعوبة الحصول على المعلومات وإزاء ذلك فأن البحث تشوبه النواقص وشفيعنا في

ذلك ان الكمال لله وحده جلت قدرته وان رحلة البحث العلمي تبدأ مـن خطـوة اولـى وتسـتكمل بملاحظات السادة اصحاب الاختصاص واصحاب الشأن والباحثين.

المبحث الاول
المناطق الحرة بين النظرية والتطبيق

اولا :-الجذور التأريخية:- النشأة التطور000 الاسباب

يمكن تقسيم مراحل نشأة وتطور المناطق الحرة عبر التاريخ الى أربعة مراحل هي :

المرحلة الاولى :

اختلف الباحثون والمؤرخون فيما بينهم في تحديد البدايات الاولى لنشأة وتكوين المناطق الحـرة .فقسم منهم يرى ان نشأة المناطق الحرة يعود الى العهود السومرية والبابلية مستندين علـى مـا جاء في النصوص المسمارية والمآثر السومرية التي تشير للعديد من الاشارات الخاصـة بوجـود ثلاث محطات تجارية قصدها قدماء العراقيين في الازمنة السومرية والبابلية والاشورية لاغـراض التجارة واقاموا فيها واسسوا بيتوتات تجارية (مراكز تجارية) وهي :

1. مدينة دلمون في البحرين : كانت هذه المدينة اشبه بالمنطقة التجارية الحرة معـدة لاغـراض التبادل التجاري وانتقال السلع بين مدن حوض وادي السند ومدن سومر .وكانت تصل الى دلمون بضاعة واخشاب وادي نهر السند ليتم مبادلتها بالبضائع العراقية كالصوف والحبـوب والزيـوت وتعد مدينة دلمون من اقدم المناطق التجارية الحرة في العالم القديم والحديث أي منذ ان وجـدت في منتصف الالف الثالث ق.م وحتى العصر البابلي في زمن حاكمه الشهير نبوخذ نصـر الثـاني مطلع العام 600 ق.م .
2. مدينة بيخان في سلطنة عمان : او يطلق عليها احيانا (مكان) أي عمان وهي الجبـل الاخضـر التي كانت لها علاقة مباشرة مع مدن وادي الرافدين ومدينة دلمون .واشتهرت بيخـان بتجـارة النحاس الذي تمت مبادلته بالبضائع والسلع العراقية مثل الصـوف والحبـوب وكـذلك مبادلتـه ببضاعة وادي نهر السند القائمة على الاخشاب والتوابل والعطور .
3. المركز التجاري في مليخا في باكستان والواقعة في وادي نهر السند حيث تم من خـلال هـذه المدينة ايصال البضائع والسلع العراقية الى بلاد الشرق وما يجاورها من اقاليم .

فضلا عن ذلك نرام سن .اذ كانت تاجر العراقيون مع بلاد الاناضول في الالـف الثالـث ق.م ايـام الاكديين في زمن سرجون الاكدي وحفيده تشتهر بلاد الاناضول بانتاج الفضة والمتاجرة بهـا مـع

العراقيين التي استخدموها كسلعة وسيطة للتبادل التجاري في الداخل والخارج. وفي هـذه الفتـرة اسس العراقيون محطات ومراكز تجارية وبيوت مال اشبه في المصارف الثابتة في بلاد الاناضـول سموها (الكاروم).

كما يشير بعض المؤرخين الى المنطقة الحرة في جزيرة ديلوس في بلجيكا باعتبارها اقدم منطقـة حرة اذ انشأت في العهود الاولى من التاريخ الانساني قبل الميلاد .

المرحلة الثانية :

يرى اخرون بان فكرة المناطق الحرة ترجع الى عهد القرون الوسطى وبالتحديد عند نهايتها عندما ساد مبدأ التجاريين ومنحت بعض الدول الاوربية امتيازات خاصة لبعض التجار في المدن الساحلية لتشجيع حرية التجارة واقامة علاقات تجارية مع دول اخرى .ومن هنا نشأ نظام الموانئ الحرة اذ انها تتمتع بالاعفاء من تطبيق رسوم التعريفه الكمركية وتعد هامبورك وبريمن من اقدم الموانئ الحرة في العالم وكذلك ميناء لجمورن في ايطاليا عام 1547 ثم نابلي وفينيسيا ومرسيليا وتريستا .

المرحلة الثالثة :

ومن وجهة النظر الواقعية يمكن اعتبار القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التاريخ الملائم لظهور فكرة المناطق الحرة والتي اقترنت بالتطورات الاقتصادية والتجارية والنقل والثورة الصناعية التي شهدتها اوربا بعد توسع رقعة المستعمرات وزيادة حدة التنافس بين البلدان الاوربية لغرض الهيمنة على الخامات والاسواق الامر الذي حدى بهذه البلدان الى اقامة مناطق تجارية حرة في موانئ مستعمراتها. فمثلا قامت بريطانيا باقامة منطقة تجارية حرة في جبل طارق عام 1704 وفي سنغافورة عام 1819 وفي هونك كونك عام 1842.

المرحلة الرابعة:

ومهما حصل من تقدم في تطور حركة نمو المناطق الحرة في المراحل السـابقة الا ان سـبعينات القرن العشرين يمكن اعتبارها الثورة الحقيقية في توجه مختلف بلدان العالم لاقامة المناطق الحرة بعد النجاح الكبير الذي حققته تجربة المنطقة الحرة في (شاتون) في ايرلنـدا فـي عـام 1959 اذ اخذت المناطق الحرة بالانتشار والتوسع بالانشطة والمساحات وازدياد اعـدادها واعـداد البلـدان المضيفة لها فبعد ان كانت (79) منطقة في البلدان النامية عام 1975 اصبحت اكثـر مـن (176) منطقة عام 1986 في 47 بلد نامي ووصل الرقم الى 500 منطقة في 73 بلد عام 1995.

أسباب قيام المناطق الحرة

ان الأسباب الحقيقية لظاهرة توسع وأنتشار المناطق الحرة في العالم هي :

اولا : لاحظت الدول الصناعية المعنية بالتبادل الدولي وحركة انتقال السلع ورؤوس الاموال والافراد ان السياسات الحمائية والقيود المفروضة على الصادرات والواردات تتناقض مع توجهات المجتمع الدولي نحو حرية التجارة وحرية انتقال السلع والخدمات بسهولة ويسر ولعدم استعجال هذه الدول بفتح الابواب امام التجارة الخارجية بدون ضوابط التجأت الى سياسة الخطوة خطوة فجربت الموانئ الحرة والمدن الحرة ومن ثم المناطق الحرة .

ثانيا : ان اتباع سياسة الباب المفتوح امام السلع الاجنبية وعدم تطبيق القوانين المحلية الخاصة بالرسوم والتعاريف الكمركية سيؤدي الى فقدان الدولة لجزء كبير من العوائد المالية نتيجة لهذه الاعفاءات .لذلك وجدت من اقامة المناطق الحرة في بعض مناطق البلد اخف عليها عبئا من غيره

ثالثا : يرى انصار حرية التجارة ان المناطق الحرة تشكل مورد هام من موارد النقد الاجنبي بما تؤديه من تشجيع وجذب لرؤوس الاموال الاجنبية جراء الامتيازات الممنوحة وزيادة في حجم الصادرات واعادة التصدير .

رابعا : تعمل المناطق الحرة على ايجاد اسواق دولية جديدة لتصريف السلع والخدمات ، اضافة الى توفير امكانيات الخزن الطويل للسلع دون قيود زمنية مما يتيح لها اعادة التصدير في الاوقات المناسبة عند زيادة الطلب على هذه السلع في مواسمها التسويقية .

خامسا : تعمل المناطق الحرة على تطوير الصناعة وزيادة الصادرات من خلال عملية نقل التكنولوجيا والخبرة .

سادسا : توفير فرص العمل والقضاء على البطالة .

سابعا : المناطق الحرة أحد اوجه التنمية المستضافة باعتباره أسلوب تنموي تستخدمه الدولة من اجل الارتقاء باقتصادها الوطني من جميع الجوانب كون أن المناطق الحرة خارج المنطقة الكمركية ولا تخضع لاحكام هذه القوانين اذ ان الاستثمارات الوافدة تعتبر خارج سلطة الاقليم الامر الذي يجعل هذه الاستثمارات جزء من التنمية المستضافة للبلد بعد تحقيق جملة من الفوائد والعوائد الاقتصادية ذات الاثر التنموي على مجمل الاقتصاد القومي. وتشير فرضية التشابك الاقتصادي الى ان هناك تشابك منظور وغير منظور بين الانشطة الاقتصادية الوطنية والانشطة المقامة في المنطقة الحرة من خلال ما يصدر اليها وما يستورد منها لاقامة مشروعات في الداخل اضافة الى ما تحققه الدولة من ايرادات وعوائد ممثلة بالايجارات واجور

الخدمات والعوائد الاخرى . لذا يمكن القول بان التنمية الاقتصادية الشاملة = التنمية الاقتصادية + التنمية الاقتصادية المستضافة .

ثامنا : التوجه نحو التحرر الاقتصادي من خلال مؤشرات التوجه نحو الخصخصة وخفض الحواجز التجارية والغاء القيود التنظيمية وتبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين اضافة الى تشجيع الاستثمار الاجنبي .

تاسعا : التطورات على المستوى الدولي في ضوء تغير الاوضاع الاقتصادية العالمية والاقليمية .وانتشار مبادئ العولمة اضافة الى التطورات في الاتفاق العام بشأن التعريفات الكمركية والتجارة (الغات) والتكتلات الاقتصادية الحديثة النشأة كلها عوامل مشجعة لاقامة المناطق الحرة .

ومهما تكن اسباب النشأة ، فأن اقامة المناطق الحرة هي الاخرى اختلفت الاراء بشأنها بين معارض ومؤيد ودافع كل فريق عن وجهة نظره بالمبررات التي يراها داعمة لرأيه . لذلك يرى المعارضون لاقامة المناطق الحرة انها فقدت اهميتها للاسباب الاتية :

1. استحداث نظم كمركية سهلة ومريحة مثل نظام السماح المؤقت واعادة الرسوم والدروباك الذي يسمح بموجبها ادخال البضائع واخراجها بدون رسوم كمركية .
2. يتيح نظام المناطق الحرة لاجراء عمليات التهريب وادخال البضائع المحظور استيرادها جراء ادخال بعض التعديلات عليها واخفاء معالم مصدرها الاصلي .
3. تؤثر المناطق الحرة على مستقبل التنمية باتجاه مضاد وسلبي من خلال فتح الحدود للبلد لاستقبال البضائع والسلع الاجنبية الامر الذي يلحق افدح الاضرار بالصناعات المحلية الغير قادرة على منافسة مثيلاتها الاجنبية بالسعر والنوعية .
4. ان السماح بدخول رؤوس الاموال الاجنبية الى البلد بدون رقابة سيؤدي الى رهن الاقتصاد الوطني لسلطة اصحاب رؤوس الاموال ودولهم وبالتالي السيطرة والتحكم بالتجارة الخارجية للبلد بشقيها الاستيرادي والتصديري .

اما من وجهة نظر المؤيدين لاقامة المناطق الحرة فيدافعون عن رأيهم ويرون ان مبررات الفريق الآخر غير واقعية ولا تستند على اسس علمية اذا ما تم التعامل مع رأس المال الاجنبي والسلع الواردة واعادة تصديرها بما يتلائم وطموحات البلد في تحقيق التنمية وتطويرها ويردون على الرأي الآخر بالاتي :

1. مهما عمل نظاما السماح المؤقت ورد الرسوم (الدروباك) بتسهيل دخول البضائع الاجنبية وخروجها الا ان الاجراءات الواجب اتخاذها لتطبيق هذين النظامين اجراءات طويلة ومعرقلة الانسيابية دخول وخروج البضائع الى البلد والمناطق الحرة بكل يسر وسهولة .
2. اما عملية حماية المنطقة الحرة من التهريب فهذه يمكن معالجتها من خلال الاسيجة التي تقام حول المنطقة الحرة وكذلك معالجة اسباب التهريب ماديا واجتماعيا .اما بشأن فقدان جنسية البضاعة الاصلية فتوجد هناك نظم معمول بها دوليا تحدد نسبة معينة من المواد الاولية او من قيمة التشغيل حتى تكتسب البضاعة جنسية البلد.
3. اما بشأن سيطرة رأس المال الاجنبي على الاقتصاد الوطني وعلى التجارة الخارجية فأن تحقيق تنمية عاجلة هي في صالح البلد المستقبل للاستثمار الاجنبي وان النتائج المتحققة عنه تكون في صالح الدولة اكثر مما هو في صالح المستثمر الاجنبي .
4. اما ما يقال عن تأثير المناطق الحرة على برامج التصنيع المحلي فأن ذلك وان امتلك بعض الحقيقة الا ان للمناطق الحرة نظامها الذي يحدد انواع معينة من النشاط الصناعي وليس كله اضافة الى ذلك فانه من الممكن اقامة صناعات حديثة لايقدر عليها البلد وقطاعه الخاص بموارده المحدودة الامر الذي يساعد على النهوض بالقطاع الصناعي وتداخله مع المشاريع الصناعية الاخرى من خلال التنسيق بين المصانع المحلية ومصانع المنطقة الحرة.

ومن كل ما تقدم فان الارجحية تميل الى الدعوة باقامة المناطق الحرة في مختلف بقاع العالم ومنها البلدان النامية بشكل خاص .

ثانيا : التعريف – الانواع –السمات

أ/ التعريف

كما اختلف الباحثون في اصل النشأة اختلفوا في التعريف ولم يتوصلوا الى تعريف واحد شامل الا ان جميع التعريفات وان اختلفت في الاسلوب فانها تلتقي في المضمون ومن هذه التعاريف :

- انها جزء من ارض الدولة معزولة ومقفلة أي محاطة بالاسوار سواء ا كانت بالميناء او بجواره ولا يقيم بها السكان بصفة دائمية وتمنح التسهيلات لعمليات الشحن والتفريغ للبضائع كافة ((عدا الممنوعة)) ولا تخضع للنظام الكمركي المحلي .

- انها المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت على ميناء بحري او جوي او في مكان داخلي او على الساحل حيث ترد اليها البضائع ذات الاصل الاجنبي بقصد اعادة التصدير او العرض او ادخال بعض عمليات اضافية عليها .
- انها المساحة المحايدة التي يخزن فيها الشاحن بضاعته ثم يقف ليلتقط انفاسه ليقرر خطوته الثانية.
- هي الجزء المقفل المعزول وغير المأهول بالسكان والمستخدم للمنفعة العامة سواء بمعرفة القطاع الحكومي او الافراد او كليهما معا وترد اليها البضائع الاجنبية او المحلية ما عدا الممنوع استيرادها او تصديرها دون سداد الرسم الكمركي المقرر حيث تتم عمليات التخزين او العرض او اعادة التعبئة او التجميع او الخلط او الزج او عمليات التنظيف .

من خلال هذه التعاريف يمكن التوصل الى تعريف شامل للمنطقة الحرة هو: قطعة محددة من الارض الوطنية معزولة باسوار تكون قريبة من الموانئ او المطارات او التقاء الطرق او المنافذ الحدودية لاتخضع لقوانين البلد، اذ لها قوانينها وانظمتها الخاصة التي تسهل عليها ممارسة اعمالها التي اقيمت من اجلها بكل حرية ويسر.

ب/ انواع المناطق الحرة

مع اختلاف التعاريف تختلف عادة مجالات التطبيق من حيث النشاط ومدى التسهيلات وتوافر الامكانيات والجهة التي يوكل اليها الاشراف . لذلك كثيرا ما يحدث اختلاط او تداخل في معنى الميناء الحر وبين المدينة الحرة وكذلك الاسواق الحرة والمنطقة الحرة .مع الاشارة الى ان لكل مفهوم دلالته واثره القانوني والاقتصادي .

- فالمدينة الحرة هو تعبير سياسي استعمل في الماضي حيث كانت مدينة دانسيف مدينة حرة تديرها عصبة الامم ثم اعيدت التجربة عام 1958 عندما طالب الزعيم السوفيتي السابق خروتشوف بجعل مدينة برلين الغربية مدينة حرة بمعنى ان تقطع برلين كل العلاقات القانونية والاقتصادية والعسكرية بينها وبين المانيا بهدف خلق حالة ثالثة في المنطقة الالمانية منزوعة السلاح .لذلك لا توجد صلة بين المدينة الحرة والمناطق والموانئ الحرة .
- اما السوق الحرة فهو حيز مكاني يتم فيه بيع السلع الاجنبية او المحلية بالعملات الصعبة ويقام عند مناطق عبور المسافرين في المطارات او الموانئ . ويتم البيع في هذا السوق

للمسافرين في اطار حدود الاستهلاك الشخصي بهدف الحصول على العملات الاجنبيـــة وتشـــجيع المسافرين على اقتناء مثل هذه السلع بأثمان رخيصة قياسا الى السوق الداخلي او الخارجي .

وبشكل عام يمكن تقسيم انواع المناطق الحرة الى :

اولا :المناطق بحسب تعدد المشاريع : وتنقسم هذه الى نوعين :

أ. المناطق الحرة الخاصة بمزاولة نشاط اقتصادي واحد (ذات المشروع الواحد)

ب.المناطق الحرة الشاملة (متعددة المشاريع)

ثانيا : المناطق حسب الطبيعة التخصصية : وتتكون من :

أ. المناطق الحرة الصناعية

ب.المناطق الحرة التجارية

ت.المناطق الحرة الخدمية . .

ومهما يكن نوع او شكل المنطقة الحرة فانها تلتقي بالاهداف العامة التي تبتغي الـــدول الوصـــول اليها.

ج/ سمات المناطق الحرة

للمناطق الحرة مجموعة من السمات او المميزات تنفرد بها دون غيرها لكي يتميز نشاطها عـــن الانشطة الاقتصادية الاخرى في الدولة المضيفة لها ومن اهم هذه السمات هي :

1. للمنطقة الحرة مساحة محددة ومنفصلة عن اراضي الدولة من خلال اقامة الاسوار العازلة لهـــا أي تسيجها من جميع جهاتها ويكون لها مدخل او عدة مداخل وحسب الضرورة.
2. خضوع المنطقة الحرة لسيادة الدولة اداريا وسياسيا وأمنيا .
3. للمناطق الحرة الانظمة الكمركية والضريبة الخاصة بها المحتوية على مجموعة من الاعفاءات والحوافز للمستثمرين داخل المناطق الحرة .
4. تعامل المشروعات داخل المناطق الحرة كما لو انها كانت مقامة خارج الحدود السيادية للدولـــة وينسحب الامر على البضائع الواردة والصادرة من والى المنطقة الحرة .
5. اقامة الدولة لقدر كاف من البنى التحتية الاساسية والخدمية المساندة لعمل المناطق الحرة على اراضيها من اجل خلق اجواء ملائمة ومناخ مناسب للاستثمار .

ثالثا : مقومات وشروط اقامة المناطق الحرة :

يمكن تقسيم مقومات اقامة المناطق الحرة الى ما يأتي :

1: المقومات السياسية والامنية اذ يمثل الاستقرار السياسي والامني عامل مهم لجذب رأس المال الاجنبي المستثمر ويضمن تكاثره ، والاستقرار يعني توفر الامن وقلة الاضطرابات والانقلابات السياسية او العسكرية اضافة الى ان علاقات البلد السياسية مع جيرانه ودول العالم تساعده على ايجاد اسواق تصريف بضائع المنطقة الحرة كما ان سمعة البلد على المستوى العالمي لها تأثير كبير على تدفق الاستثمارات اليه كما ان استقرار الاوضاع السياسية في دول الجوار هي الاخرى تكون عامل جذب للاستثمارات وخاصة ما حصل في المنطقة الحرة في جبل علي اذ كان لتوقف الحرب العراقية الايرانية اثر في زيادة فرص الاستثمار فيها وتشكل دول جنوب شرق اسيا اكثر الدول استقرارا في العالم وبلغت نسبة زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي اليها عام 1995 الى 7ر58% وبلغ حجم التبادل التجاري فيها 9 مليار دولار عام 2001 .

2:- المقومات الجغرافية والبيئية -يمثل الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة عاملا مهما في جذب الاستثمارات اليها بل ان البعض يضعه ضمن دوافع الدول في التفكير لانشاء المناطق الحرة وهناك العديد من الاعتبارات يجب مراعاتها عند اختيار موقع المنطقة الحرة واهم هذه الاعتبارات .

أ. ان يكون الموقع قريبا من طرق المواصلات الدولية البرية والبحرية والجوية للاستفادة من انماط النقل المختلفة .

ب. ان يكون الموقع قريبا من مصادر المواد الاولية والخامات والسلع الوسيطة ومصادر الطاقة وبالقرب من المنشآت الصناعية المحلية لامكانية خلق روابط صناعية ما بين هذه المشاريع والمشاريع داخل المنطقة الحرة .

ت. ان يكون الموقع قريبا من التجمعات السكانية والمدن الكبرى للاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها .

ث. أن يكون المناخ مشجعا على استمرار نشاط المنطقة على طول السنة بحيث يكون الموقع بعيدا عن العواصف المدمرة او الفيضانات او الثلوج .

ج. أن يكون موقع المنطقة الحرة مطلا على عدد اكبر من الأسواق الخارجية التي ستساهم في تسويق السلع الرئيسية الواردة الى المنطقة الحرة أي انها قريبة من الأسواق الداخلية والخارجية .

3:- المقومات القانونية والتشريعية – تلعب القوانين والتشريعات دورا مهما في جذب وتـوطين الاستثمارات بداخل المنطقة الحرة وبالتالي يجب ان تراعى في هذه القوانين عوامل عديدة اهمها:

أ. الوضوح والشمولية وخاصة تلك التي توضح العلاقة بين المستثمر وادارة المنطقة والـدوائر الاخرى بالبلد .

ب. الديمومة او الثبات بالنسبة للقوانين .

ت. المرونة والشفافية في تطبيق القوانين .

ث. تقارب قوانين المنطقة الحرة مع القوانين والانظمة الحكومية ذات العلاقـة منعـاً للتضـارب وبعيدا عن الاجتهادات في التفسير .

ج. ان تراعي القوانين التطورات الاقتصادية الدولية وخاصة في مجال الاشتثمار .

4:-المقومات الادارية التنظيمية : يعد عنصر الإدارة من اهم عوامل نجاح المنطقة الحـرة لانـه يترابط بالحدود الواسعة للاستقلالية والصلاحيات وان الأساليب الادارية متى ما كانت فعالـةيكون لها دور كبير في انسيابية عمل المستثمرين وتقليص وقت وحجم الاجراءات وتخفـيض الجهـد والكلفة على المستثمرين .

5:- المقومات البشرية : ان توفر الايدي العاملة ذات التأهيل العلمي والتقني يعد من المقومـات الجاذبة للاستثمار كما ان الاجور في المناطق الحرة في الدول الناميـة تعـد منخفضـة قياسـا بمثيلاتها في البلدان المتقدمة وهذا يعد احد دوافع الاستثمار في الدول ذات العمالة الكثيفة والتي تشكل فيها كلف العمل جزء كبير من كلف الانتاجية الاجمالية .

6:- المقومات الاقتصادية والخدمية :ان توفر الارادة السياسية للدولة في انتهـاج مبـدأ حريـة التجارة والاستثمار وتشجيعها للاستثمار الاجنبي كلها تكون مناخ اقتصادي مناسب لخلـق بيئـة ومناخ استثماري جيداً اضافة الى ذلك فأن من ضمن المقومات الاقتصادية توفر الاسواق الكبيرة وتوفر الموارد الطبيعية والمواد الخام والسلع الوسيطة ومصادر الطاقة اضافة الى ذلك فأن حجم الخدمات المساعدة او الساندة لعمل المنطقة الحرة تساعد على انجاح مهمة المنطقة الحرة فمـثلا توفر الموانئ والمطارات وسكك الحديد وشركات النقل البحري والجوي وخدمات شركات التـأمين ومكاتب الشحن والتخليص وخدمات المصارف تعد من المقومـات الاقتصـادية المكملـة لعمـل المستثمرين اضافة الى ذلك فأن توفر القدرة التمويلية للدولة المضيفة للمنطقة الحرة تكوّن احـد العناصر الاقتصادية المهمة لانجاح عمل المنطقة الحرة من خلال قـدرة الدولـة بأقامـة البنـى الاساسية للمنطقة الحرة مثل تهيئة واعداد الارض ومد طرق المواصلات الداخليـة والخارجيـة

واقامة شبكات الماء والصرف الصحي وتوزيع الكهرباء وتوليدها ونظم الاتصالات ومستودعات الخزن والابنية الخدمية للدوائر والمكاتب ومعارض وساحات للاستخدامات المختلفة .

7:- التسهيلات والاعفاءات :تقدم الدولة المضيفة للمناطق الحرة حوافز مالية وكمركية وتجارية وخدمية واهم هذه الحوافز والتسهيلات :-

أ. السماح للاستثمار الاجنبي بشكل تام 100% .

ب. اعفاء الاستثمارات من كافة الضرائب والرسوم بما فيها الضرائب المفروضة على رأس المال والايرادات والارباح واجور العاملين .

ت. حرية حركة رأس المال والارباح .

ث. عدم تضمين القوانين تحديدا معيناً لمجالات الاستثمار .

ج. رفع قيود الاستيراد والتصدير لكل ما يتعلق بالمنطقة الحرة .

ح. تسهيل الاجراءات الادارية الخاصة بتراخيص العمل .

خ. عدم وجود شروط تحد من استخدام العمالة الاجنبية .

د. عدم تحديد سقف زمني او قيد على بقاء البضائع داخل المنطقة الحرة .

ذ. توفير البنى الاساسية اللازمة لانشطة المنطقة الحرة .

ر. منح الامتيازات التفضيلية للامدادات من الكهرباء والماء والوقود وبدل الايجار اضافة الى منح القروض الميسرة للمشاريع الصناعية التصديرية .

8:- العوامل المساعدة وتتمثل بما يلي :-

أ. اعداد الدليل السياحي المتضمن البيانات والمعلومات المختلفة بالنسبة لفرص الاستثمار المطلوبة .

ب. اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الاولية للمشروعات المراد الاستثمار بها .

ت. اعداد الخطط المستقبلية لتطوير المنطقة الحرة .

ث. التنسيق والتعاون مع المناطق الحرة المجاورة على اساس تكاملي وليس تنافسي من خلال تنسيق الاجراءات والحوافز فيما بينها .

رابعا :- الاهداف المتوخاة من اقامة المناطق الحرة :

على الرغم من ان المبدأ الاقتصادي الذي اقيم عليه علم الاقتصاد منذ القدم والخاص بتنظيم العلاقة بين الموارد النادرة والحاجات المتعددة (وهما عنصري المشكلة الاقتصادية) يدعو الى تحقيق اعلى قدر ممكن من المنفعة ((الانتاج والمتمثل بخلق المنفعة وزيادتها)) وبأقل مقدار من التكاليف (المتمثلة بالموارد النادرة) أي تحقيق الربح .ونظراً لاهمية الربحية الا انه في بعض الاحيان تكون الغاية الاساسية للدول وخاصة بالنسبة لاقامة مناطق حرة ليس تحقيق الربح المادي فقط وانما تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ابعد وعلى مستوى عموم البلد او المدينة او المقاطعة التي تقام بها المنطقة الحرة . لذلك تسعى الدولة الى تكريس الجهود لجعل هذه المنطقة الحرة وسيلة من وسائل تحقيق التنمية وتساهم في بناء القاعدة الاقتصادية الضرورية باعتبارها آلية جديدة تتفاعل وتتكامل مع الاليات الاخرى المعتمدة . وفي ضوء ذلك حددت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الاهداف او الغايات العامة لاقامة المناطق الحرة . واصبحت هذه الاهداف هي القاسم المشترك لمختلف المناطق الحرة في العالم ولن تخرج عن اطارها مع الاشارة الى احتمالات الاضافة او الحذف حسب ظروف اقامة كل منطقة . وكما للبلد المضيف اهداف يطمح الى تحقيقها فأن المستثمر الاجنبي هو الآخر يسعى الى تحقيق الاهداف الخاصة به .

فاهداف الدولة تتحدد بانها تطمح الى تحقيق اهداف ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية ((من خلال تغيير فلسفة الدولة التي تنتهجها من سيادة القطاع العام الحكومي الى الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق كما في الصين وبعض الدول الاشتراكية)). ومن اهم هذه الاهداف:-

1) تعتبر المنطقة الحرة الخطوة الاولى لاجتذاب الاستثمار الاجنبي .
2) تتيح المناطق الحرة فرصة تجاوز العقبات البيروقراطية والروتين .
3) انها مصدر لمنتجات جديدة وتكنولوجيا حديثة .
4) توفر المعرفة الحديثة وان تلعب دورا بارزاً في المساعدة على التكيف مع قوى اقتصاد السوق في مجال اساليب الادارة وتنظيم العمل وتسويق الصادرات .
5) تؤثرالمناطق الحرة تاثيرا صناعيا وتكنولوجيا هاما على البلد المضيف .
6) ترصد المناطق الحرة المهتمة بالتجارة الخارجية والمنفتحة على الخارج الاتجاهات الصناعية في السوق الدولية وتمثل مصدراً دائما للافكار الجديدة التي تساعد على تحفيز الاقتصاد المحلي .
7) توفر المناطق الحرة نافذة عرض لقدرات ومنتجات الشركات والقوى العاملة الوطنية .
8) توفر المناطق الحرة مدخلا الى عمليات تصنيع الصادرات .

9) تخلق المناطق الحرة فرص عمل بصورة مباشرة في مجال الصناعة التحويلية وبصورة غير مباشرة في مجال الخدمات على السواء. اضافة الى تطوير المهارات لدى العاملين .

10) تعزز المناطق الحرة تطوير الموانئ والمطارات وطرق المواصلات البرية والسكك الحديد .

11) توفر المناطق الحرة الخدمات المصرفية التي لاتنطبق عليها احكام وتعليمات النظام المصرفي لدولة المنطقة الحرة والخدمات التأمينية وغيرها من الخدمات الحرة .

12)يمكن استخدام المناطق الحرة في استيراد المنتجات المتقدمة تكنولوجياً الى البلد المضيف

13)يمكن ان تساعد المناطق الحرة في خفض تكاليف نقل البضائع من الخارج اضافة الى تقليل وقت التسليم خلال فترات نقلها .

14)تحقيق التنمية الاقتصادية في مناطق مختلفة من البلد المضيف .

15)تحسين ميزان المدفوعات .

16)توزيع القوى العاملة داخل البلد وجذب السكان الى المناطق النائية .

17)تعبئة الموارد المحلية لغرض الاستثمار في المناطق الحرة .

18)اقامة صناعات تصديرية مما له الاثر الكبير على موازنة ميزان المدفوعات وجذب عملات صعبة الى الداخل .

19)ضمان الامن الاستراتيجي للبلد من خلال وجود المصالح الاجنبية والدولية .

20)تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتنويعه .

اما اهداف المستثمر الاجنبي فهي :-

1. الاستفادة القصوى من المزايا والحوافز والاعفاءات التي يقدمها البلد المضيف للمستثمر الاجنبي

2. الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي اقيم فيه المنطقة الحرة لاغراض تسويق وتصريف بضائع وسلع المنطقة الحرة .

3. الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد المضيف الطبيعية والبشرية .

4. العمل على تخفيض كلف الانتاج بأوسع قدر ممكن حتى يتسنى له منافسة غيره من خلال خفض اسعار بضائعه المعدة للتصدير .

5. الاستفادة من المرافق والبنى الاساسية التي تقيمها الدولة لصالح استخدامات المستثمرين في المناطق الحرة لتحقيق اكبر قدر من الارباح من جراء الاستثمار في المناطق الحرة .

المبحث الثاني
الواقع الاقتصادي وامكانية اقامة المنطقة الحرة في كوردستان

اولا : وصف لواقع اقتصاد اقليم كوردستان

عرف المجتمع الكردي الزراعة منذ 1200 سنة قبل الميلاد [4] وفي الوقت نفسه فقد تمكن الكرد من تدجين الماعز والخراف وعرفوا البداوة ورعي الحيوانات واستخدموا الادوات النحاسية والبرونزية في الزراعة . وظهرت المدن الكردية وتطورت مع تطور حياة المجتمع كونها مدن حدودية وتخوم فتحات جبلية وساد نظام الاقطاع في كردستان العراق لفترات طويلة مع احتفاظه بجوهر العلاقات الزراعية الريفية التي اختلط بها الكرم الاصيل والمبادئ العشائرية والتقاليد . ومنذ القرن الثامن عشر بدأ الاقتصاد الكردستاني بالاندماج التدريجي بالسوق الرأسمالية العالمية اذ نشط فيه الرأسمال التجاري الربوي وتطور التبادل السلعي النقدي ولعبت البرجوازية الكردستانية دور المحرك في اتجاه التطور الرأسمالي . ومما تميزت به هذه المرحلة هشاشة النشاط الصناعي وضعف الطبقة العاملة الكردية وخضوع الفلاحين الى سيطرة الاقطاعيين مما ادى الى انتشار ظاهرة الكسب الفردي وتوسع النزعة الاستهلاكية واحجام الاستثمار الاجنبي من التوجه الى المنطقة فازدادت معدلات البطالة وارتفع معدل التضخم نتيجة لارتفاع الاسعار المستوردة وفوق هذا فان اعتماد الاقتصاد الكردستاني على السلع المستوردة الرخيصة في بعض الاحيان قد ساهم في القضاء على الصناعات الحرفية ومما تقدم 00 اتسم الاقتصاد الكردستاني بما يأتي :

1. ضعف البنى التحتية .
2. هشاشة الانتاج وضعفه وتدني مستواه كماً ونوعاً .
3. بدائية الانتاج والتخلف التكنولوجي .
4. اقتصاد رعوي زراعي خدمي .
5. اقتصاد مغلق (عائلي) يقوم على الانتاج الأسري من اجل المقايضة .

وعلى الرغم من هذه المميزات غير المشجعة لاقتصاد اقليم كردستان والناتجة عن الاهمال المقصود للحكام وسلطة المركز في بغداد لكن واقع الحال يشيرالى ان في الاقليم امكانيات وقدرات اقتصادية كبيرة لو استخدمت بالاتجاه الصحيح لكان الاقليم من المناطق التي يشار اليها بالتقدم والتطور . فها هو القطاع الزراعي الذي يعد القطاع المهيمن على اقتصاديات الاقليم تشكل نسبة العاملين فيه 80% [15] من مجموع القوى العاملة الكردية كما انه يكون الجزء الاكبر من المداخيل والمنتجات الغذائية والمواد الخام . ويعد الراقد المهم لاحتياجات العراق والاقليم من المنتجات

الزراعية الرئيسية مثل الحنطة والشعير والرز اذ انها تشكل 47% من الناتج الكلي لتلك الغلات في العراق . ومما زاد من دور القطاع الزراعي في هذه المنطقة اقامة صناعات معينة تعتمد على المنتجات الزراعية المنتجة في المنطقة كصناعة السكائر والمعجون وفي بعض الفترات صناعة السكر

لقد وصف اقليم كوردستان بانه (سلة القمح) بالنسبة للعراق وذلك نتيجة لنوعية الارض الخصبة وتوفر مصادر المياه الغنية الوفيرة اضافة الى الأمطار الغزيرة والثلوج التى تسقط بكثافة اثناء فصل الشتاء وكذلك تغير المناخ بين الحرارة والبرودة التى تسبب في أنتاج محاصيل مختلفة في كردستان أضافة الى التقنية غير المعقدة المطلوب استخدامها. أن عدم حدوث التطور المطلوب في المجال الصناعي ابقى الزراعة تعتمد أعتماداً ذاتياً على جهود الفلاح الكردي بأعتبارها المورد الأول والرئيسي لأهالي أقليم الكردستان مع ملاحظة الى أن قسم من هذة المحاصيل تصدر الى وسط وجنوب العراق ،وتبقى الزراعة في ألاقليم ممولاً محليلاً أساسياً لتغطية احتياجات المواطن الكردي ولكنها غير مؤهله لأن تكون ممولة للأقتصاد العراقي لأسباب عديدة منها:ـ 1ـــ اسلوب الزراعة المتواضع .

2- عدم وجود البنية التحتية التى تخدم القطاع الزراعي في الاقليم .

3- عدم وجود المستهلك الخارجى المستقبل للمنتجات الزراعية المعدة للتصدير بحكم عدم أهلية منتجات الاقليم للمنافسه .

اما بالنسبة للمياه:- فاقليم كردستان يعد من اغنى مناطق العراق مائياً بل ومن اغنى مناطق الشرق الأوسط خاصةً المياه العذبه غير الملوثه ،وفي كردستان يتواجد كبار أنهار العراق مثل دجلة والخابور والزاب الأعلى والزاب الأسفل أضافةً الى عشرات ألانهار الصغيرة الأخرى من بينها انهار موسمية وأنهار دائمة الجريان .كما أن وجود ألسدود الكبيرة كسد دوكان ودربندخان ساعد الى خزن كميات كبيرة من المياه لأغراض أستخدامها عند الحاجة ولتوليد الطاقة الكهربائية .أضافةً الى وجود الاف من ينابيع المياه التى تتدفق من جبال كردستان وتغذى السهول الواسعة والخصبة طيلة فترات السنة وكذلك وجود البحيرات المائية الكبيرة التى تحيط بها الجبال العالية من كل أطرافها التى كونت عامل جذب للسياحة والاصطياف في أقليم كردستان لذلك فان الاقليم ينتج انواع متعددة من المنتجات الزراعية ويتميز بالميزة النسبية لانتاجها ومبادلتها واهم هذه المحاصيل هي :

1. الاصناف الجيدة من التبوغ.

2. المحاصيل الزيتية كعباد الشمس والذرة والكتان والسمسم وفستق الحقل والجوز واللوز .
3. انتاج القطن ذو الالياف الطويلة المرغوبة للصناعة .
4. الغابات الطبيعية الواسعة وبانواعها المثمرة للفواكه وللاخشاب والوقود .
5. الانتاج الحيواني الوفير والذي يمكن ان يكون الاقليم مجهزا لانواع المنتجات الحيوانية لكل اسواق العراق اذ تشير الاحصاءات الرسمية لعام 1970 الى ان نسبة الاغنام والماعز والابقار في كردستان شكلت 46% من الثروة الحيوانية لمجموع الانتاج في العراق [15] .

اما بالنسبة الى القطاع الصناعي فانه لم يشهد هو الاخر أي اهتمام على الرغم من توفر المواد الاولية ومواد الخام المساعدة على اقامة صناعة اقليمية متطورة . واقتصرت الصناعات التي اقيمت في هذا الاقليم على الصناعات الغذائية والتحويلية اذ لم يكن للقطاع الصناعي في الاقليم أي ارتباط بالصناعات النفطية والاستخراجية والبتروكيميائية . وتتوفر في الاقليم الخامات التالية : الحديد،النحاس،خامات الذهب،النيكل في مناطق بنجوين وقلعة دزة ورانية وجوارتا ،الرصاص، والزنك اضافه الى مصادر النفط المكتشفة في منطقة السليمانية وكويسنجق التى تاخر أستثمارها بسبب عدم استقرار المنطقة أمنياً اضافةً الى وعورة المنطقة وضخامة التكاليف .

ومن اهم الصناعات الموجودة حاليا في الاقليم :
صناعة السكائر ،السمنت ،الطابوق ..،السجاد ،النسيج ،الالبسة الجاهزة ،الانتاج الحيواني وبيض المائدة ،الاعلاف .

وعلى الرغم من الحروب الكثيرة وحالة عدم الاستقرار التي شهدها الاقليم حتى انتفاضة الشعب الكردي في عام 1991 . الا ان اقتصاد الاقليم شهد تطوراً ملحوظا بعد هذه المدة وخاصة ارتباطه مع السوق العالمية وتوجهه نحو نهج اقتصاد السوق اذ انفتحت الحدود امام السلع الاجنبية واصبحت مدينة السليمانية مركز استقطاب تجاري سواء للاقليم او للعراق او للمنطقة المجاورة .وقد عجل من ذلك سيادة حالة الاستقرار والامن في المنطقة والذي يعد من اهم عوامل الجذب للاستثمار الاجنبي وبأختصار يمكن ان يوصف الاقتصاد الكردستاني في هذه المرحلة بالمميزات الاتية :-

1. ازدهار النشاط التجاري والخدمي في الاقليم
2. ضعف القطاع الصناعي وعدم قدرته على تلبية احتياجات ابناء الاقليم.
3. تطور ملحوظ في القطاع الزراعي لكنه لم يكن بالمستوى المطلوب .

4. زيادة النمط الاستهلاكي الذي انعكس وبشكل واضح على رفاهية المواطن في الاقليم .
5. انتشار ظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار الشديد في الاقليم جراء الفجوة الكبيرة بين الطلب المتزايد والعرض المحدود من السلع والخدمات يصاحب ذلك ارتفاع في مستوى دخل الفرد .
6. ومما يجب ذكره والاشادة به هو توفر البنى التحتية في الاقليم كطرق المواصلات المعبدة والخدمات الهاتفية المتطورة وخدمات الماء والكهرباء والمجاري وشبكة واسعة من خطوط النقل العاملة التي تربط السليمانية بالمناطق والمدن المهمة والرئيسية في الاقليم .

ان هذه السمات التي يتصف بها اقتصاد الاقليم تقودنا الى الاستنتاج بان الاقليم تتوفر فيه الامكانيات والظروف الملائمة لاقامة منطقة اقتصادية حرة في مدينة السليمانية قادرة على الاسهام بالنهوض باقتصاد الاقليم الى مستوى اكثر تطوراً من خلال تنمية قطاعاته الاساسية الصناعية والتجارية والخدمية وحتى الزراعية .

ثانيا :- تجربة العراق في مجال اقامة المناطق الحرة :

في البداية لابد من القول بان تجربة العراق تعتبر تجربة متأخرة نسبيا ونجاحها محدود قياسا الى التجارب العالمية ولاسباب معلومة للجميع وهي السياسية غير الحكيمة للنظام السابق الذي رهن الاقتصاد العراقي وعلى مدى عقود من الزمن لاقتصاد الحرب والحصار الجائر . وللعودة الى تجربة العراق في مجال اقامة المناطق الحرة يمكن اعتبار ما جاء بقرار(مجلس قيادة الثورة المنحل) المرقم 173 لسنة 1969 الذي عدل بموجبه قانون الكمارك رقم 56 لسنة 1931 وبما يتيح اقامة مناطق حرة وبقرار من وزير المالية وبناء على اقتراح من المدير العام البداية للولوج في هذا النشاط الاقتصادي الهام من قبل العراق .

اذ تم في عام 1969 اقامة اول منطقة حرة في ميناء ام قصر ارتبطت بالمؤسسة العامة للموانئ العراقية وكان الاستثمار فيها عراقيا (من قبل الحكومة) وعربيا (من قبل شركات عربية) واجنبيا

(من قبل شركات فرنسية) .وبلغت المساحة المخصصة لهذه المنطقة 7500 م مربع واقتصر نشاطها على التخزين التجاري الذي كان محدودا الامر الذي لم يساعد على استمرارها طويلاً .

اما تجربة الاسواق الحرة فقد ظهرت في العراق في عام 1970 عندما تم افتتاح اول سوق حرة في مطار بغداد الدولي ومن ثم تبعها افتتاح اسواق حرة اخرى في بغداد والبصرة والموصل وكان اغلب نشاطها مخصص للهيئات الدبلوماسية والقادمين الى القطر.

تلا ذلك فيما بعد (متأخرا) اصدار قانون المناطق الحرة في العراق بتاريخ 8/ 5 / 1998 الذي تم بموجبه تأسيس الهيئة العامة للمناطق الحرة .وجاء في الاسباب الموجبة لاصدار هذا القانون هو ((الرغبة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى امام من خلال جذب رؤوس الاموال الوطنية والعربية والاجنبية وادخال تكنولوجيا متطورة وخلق فرص عمل وزيادة حجم الصادرات والموارد من النقد الاجنبي)) وبموجب ذلك فقد اصدرت الحكومة العراقية التشريعات الخاصة بمنح المزايا والحوافز والسماحات والامتيازات التي تقدم الى المستثمر الاجنبي من اجل تشجيع جذبه على الاستثمار في المناطق الحرة وايجاد المناخ الاستثماري الملائم وبما يتلائم ومصالح العراق الاقتصادية

واهم ما جاء في هذه التشريعات والامتيازات ما يأتي :-

1- بدلات الايجار للاراضي والمباني المناسبة وكما يلي :

اراضي غير مبلطة 2 دولار للمتر المربع سنويا – اراضي مبلطة 3 دولار للمتر المربع سنويا – مباني ومنشآت تتراوح بين 5-15 دولار للمتر المربع سنويا –منح تخفيض بنسبة 25% من بدل الايجار المقرر للمشاريع الصناعية للاراضي المبلطة وغير المبلطة .

2- اعفاء رأس المال والارباح والايرادات الناجمة عن الاستثمار من كافة الضرائب والرسوم طيلة عمر المشروع .

3-اعفاء اجور العاملين العرب والاجانب من الضرائب والسماح بتحويل دخولهم الى خارج العراق.

4-اعفاء البضائع والمواد الاولية المستوردة والمصدرة من كافة الضرائب والرسوم عدا تلك المصدرة الى داخل القطر .

5- لايخضع ادخال واخراج العملات الاجنبية او التعامل بها داخل المنطقة الحرة الى أي قيد او شرط

6-السماح للمستثمرين في المناطق الحرة بفتح حسابات في مصارف معينة تغذى بعملات واردة من الخارج .

7-اعفاء المستثمر العراقي في المنطقة الحرة المقيم خارج العراق من رسوم السفر .

8- منح حق السماح بالتنازل عن الاستثمار او ادخال شريك او اخراج شريك .

9- مدة عقد الاستثمار 15 سنة للمشروع التجاري والخدمي قابل للتجديد و25 سنة للمشاريع الصناعية قابلة للتجديد .

10-السماح بتحويل رأس مال المشروع بالكامل الى خارج المنطقة الحرة او التنازل عنه خلال فترة استثماره في المنطقة كليا او جزئيا .

11-السماح بتحويل الارباح السنوية للمشروع كليا او جزئيا الى خارج المنطقة الحرة

12- السماح بتحويل اقيام التعاملات داخل المنطقة الحرة الى الخارج .

13- السماح باعادة تحويل المبالغ الواردة للمشروع من خارج المنطقة بعد تنزيل المبالغ المدفوعة منها الى الخارج .

14- امكانية انشاء مناطق حرة خاصة بالنسبة للمشاريع الصناعية الكبيرة او المشاريع التي يتطلب انشاؤها بالقرب من المواد الاولية اللازمة لها .

15- السماح بممارسة أي نشاط داخل المنطقة الحرة عدا المحظور منها .

16-السماح بخزن السلع والمواد داخل المنطقة الحرة لاي فترة يرغب بها المستثمر بشرط ان لايترتب عليها أي تأثير سلبي على البيئة .

17- ليست هناك تحديدات على نسبة العمالة الوطنية والاجنبية في المشروع .

18- تمتع المستثمر والعاملين في المشروع بأمتياز الاقامة داخل القطر .

19- سهولة منح سمات الدخول للعاملين في المشروع او الخبرات الفنية التي يحتاج اليها .

20- يتمتع المستثمر العربي والاجنبي بأمتياز الادخال الكمركي مؤقت لسيارة صالون او عدد من سيارات الصالون او الانتاجية حسب حجم المشروع ونوعيته وحجم نشاطه .

21- لعل من الامتيازات المتوفرة للمناطق الحرة في العراق هو تنوع الموقع الجغرافي لها وفق تنوع الوضع الجغرافي للعراق.

اما المنشآت التي يمكن اقامتها داخل المناطق الحرة فقد سمح القانون بممارسة كافة الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية (عدا الانشطة المحظورة والمواد الممنوعة كالمخدرات والمواد السامة والاسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وقوالب سك النقود والمواد المشعة والمواد النتنة وسريعة الاشتعال) وكذلك السلع والمواد الواردة من المنشأ المحظور التعامل معه .

وقد سمح القانون بمزاولة الاعمال التالية :-

1. النشاط الصناعي ويشمل الصناعات الانتاجية والاستهلاكية وعمليات التجميع والتركيب والفرز واعادة التعبئة .
2. عمليات التخزين واعادة التصدير والمتاجرة .
3. المشاريع الخدمية والمخزنية والنقل بكافة انواعها .

4. النشاطات المصرفية والتأمين واعادة التأمين .
5. النشاطات المهنية والخدمية المكملة والمساندة للعمل .

وبموجب قانون المناطق الحرة في العراق فقد تم انشاء المناطق التالية :-

1) المنطقة الحرة في نينوى وعلى مساحة 4900000 متر مربع .
2) المنطقة الحرة في القائم وبمساحة كلية قدرها 300000 متر مربع .
3) المنطقة الحرة في خور الزبير وبمساحة 1000000 متر مربع وفي المرحلة الثانية سنتوسع الى 19500000 متر مربع اما في المرحلة الثالثة فستصبح مساحتها 100000000 متر مربع .(20)

ثالثا :- فرص اقامة المنطقة الحرة في كوردستان

من الحكمة وقبل الاجابة على سؤال هل تتوفر فرص لاقامة منطقة حرة في اقليم كوردستان بالسلب او الايجاب لابد من التعرف على ظروف وامكانيات ومبررات وسمات اقامة المنطقة الحرة في السليمانية .

1 - الظروف المهيئة

ان لاقامة اية منطقة حرة في العالم لابد من ان تكون هناك ظروف مناسبة تهيئ الاجواء وتخلق المقدمات لانجاح مثل هكذا مشروع اقتصادي هام وحيوي . ونعتقد ان انتفاضة الشعب الكردي وابتعاده عن السلطة المركزية لمدة اكثر من خمسة عشر عاما واختلاطه بالعالم وتداخل اقتصاد كردستان مع الاقتصادات العالمية المتقدمة واطلاعه على التجارب العالمية المتقدمة في مجال التحول من الاقتصاد الشامل الى الاقتصاد الحرقد اوجد الاساس لتقبل صيغ جديدة في العمل الاقتصادي للاقليم من اجل اللحاق بالاقتصادات العالمية والاستفادة من تجاربها الغنية في هذا المجال من اجل النهوض بأقتصاد الاقليم وتنميته من خلال الاستفادة من الظروف والامكانات المتاحة محليا وعالميا ومنها ما يأتي :-

البيئة المناسبة : ونقصد به هنا :-

أ. المناخ السياسي المؤمن بآلية اقتصاد السوق .
ب. المناخ الامني : والمتمثل بتوفر الامن والامان والاستقرار .
ت. المناخ الاقتصادي :من خلال وتوفر الموارد الاقتصادية وعوامل الانتاج والسوق وثبات العملة.

ث. المناخ القانوني :الذي يوفر الحوافز وتقديم الضمانات بعدم التأميم والمصادرة والحرية في التعامل مع النقد الاجنبي والاعفاءات الضرائبية المطلوبة .

ونعتقد هذا البيئة متوفرة الان في منطقة السليمانية حيث الامن والامان والاستقرار وان ادارة الاقليم مؤمنة وساعية للتوجه نحو اقتصاد السوق كما ان الموارد الاقتصادية وعوامل الانتاج متاحة في الاقليم اكثر من غيرها من مناطق العراق . اما بشأن اجراءات الحوافز وتقديم الضمانات والاعفاءات فان الارادة السياسية في الاقليم مستعدة لتأمينها عند الضرورة وعند اتخاذ قرار اقامة المنطقة الحرة .

1. توفر الخدمات والبنى التحتية :

تتوفر في اقليم كردستان الامكانيات الاقتصادية والبشرية والخدمات الملاحية من خلال انشاء مطار السليمانية الدولي والمواصلات السلكية واللاسلكية واجهزة الاتصال وتوفر المباني والمنشآت وطرق المواصلات الداخلية وخدمات الماء والكهرباء والاستشارات الاقتصادية وخدمات المصارف وغيرها من الخدمات المكملة .

2. المكان المناسب والموقع الجغرافي الملائم :

ان امكانية اقامة المنطقة الحرة يجب ان يكون مركزا للاشعاع التجاري وذو موقع يهيء سهولة الاتصال بالعديد من الدول ذات الاسواق الواسعة كي تكون عقدة للطرق التجارية البرية والبحرية والجوية المرتبطة بدول الجوار والعالم الخارجي .والسليمانية تتمتع بهذا الموقع وخاصة تلك المنطقة المحاذية لمطار السليمانية الدولي التي يمكن تسخير كل خدمات المطار وما فيه من بنى تحتية لخدمة اغراض المنطقة الحرة .

2- المبررات

اما مبررات اقامة المنطقة الحرة في السليمانية فهي مرتبطة بالدرجة الاساس مع الهدف السامي الذي تسعى اليه ادارة الاقليم المتمثل بتحقيق وتسريع التنمية الشاملة للاقليم من خلال كون المناطق الحرة اسلوبا من اساليب التنمية المستضافة والتي تهدف الى تحقيق:

1. جذب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية وتوظيفها داخل السليمانية بشكل مشاريع استثمارية متنوعة .
2. جذب التكنولوجيا المتطورة واستقدام المهارات الكفوءة لخدمة اقتصاد الاقليم .

3. تنشيط قطاع النقل والمواصلات والاتصالات والمصارف والسياحة وجميع متطلبات عمل المناطق الحرة من بنى تحتية .
4. توفير فرص عمل جديدة الامر الذي يساعد على التخفيف من وطأة البطالة المنتشرة في الاقليم.
5. اقامة قاعدة صناعية لاغراض التصدير .
6. تنشيط تجارة الترانزيت .
7. تعزيز الترابط بين مشاريع المناطق الحرة والمشاريع الموجودة في الاقليم .
8. تنمية المناطق النائية من خلال توطين المشاريع في المناطق البعيدة والقريبة من المواد الاولية.
9. تقليل الاعتماد على ميزانية الاقليم الامر الذي يساعد على تنويع مصادر الدخل الاضافية مما يساهم في تحقيق ايرادات جديدة للاقليم تساهم في تغطية النفقات الاخرى الضرورية في الاقليم .

وبموجب هذه الاهداف فان نوع المنطقة الحرة المقترح لاقليم كردستان هي المنطقة الحرة العامة والشاملة والتي تجمع بين الطبيعة التخصصية الصناعية والتجارية والطبيعة الخدماتية وبالتالي فان مجالات الاستثمار في المنطقة الحرة المقترحة هي :

1. الاستثمار الصناعي :

يتميز الاستثمار الصناعي في المنطقة الحرة المقترحة بانه استثمار محدد وخاص يتناول بعض الانشطة التي لها رواج في السوق الداخلية والعالمية ويتلائم وظروف الاقليم ومنها:

أ. مشاريع الصناعات الخفيفة :كصناعة الملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية والخشبية والصناعات الغذائية والمنظفات والصناعات البلاستيكية والورقية واغلب المواد الاولية لهذه الصناعات متوفرة في منطقة السليمانية اضافة الى وجود قسم من هذه الصناعات في المنطقة الامر الذي يساعد على تحقيق التكامل بين مشاريع المنطقة الحرة ومنطقة الاقليم.

ب. الصناعات المتوسطة : كصناعة الادوات الكهربائية وانتاج الزجاج والحاسبات الالية وانتاج المستلزمات الطبية وصناعة مواد البناء وهذه الصناعات يحتاجها السوق العراقي بشكل عام وسوق اقليم كوردستان بشكل خاص.

ت. الصناعات الثقيلة : كصناعة المركبات والمواسير والماطورات واجهزة الحفر التي تحتاجها المنطقة .

ث. الصناعات التجميعية :حيث تقوم المنطقة الحرة باستيراد الاجزاء والقطع المنتجة وتخزينها في مخازن مؤقتة ومن ثم تجميعها لانتاج منتجات نهائية لاعادة تصديرها .ويمتاز هذا النوع من الصناعات باعتمادها على اسواق تجارية واسعة اضافة الى انها تستوعب اعداد كبيرة من الايدي العاملة الفنية والتي يمكن الاستعانة بالعمالة الوطنية لسد احتياجاتها منها .كما تمتاز هذه الصناعات بانخفاض تكاليف انتاجها الامر الذي يجعل سعرها منخفضا ومقبولا ومنافسا في الاسواق العالمية .

والصناعات التجميعية التي نراها ضرورية في اقليم كردستان ضمن المنطقة الحرة المقترحة هي:

1) تجميع السيارات .
2) تجميع الحاسبات .
3) تجميع المكائن والمعدات .

وبهذا الصدد لابد من الاشارة الى تجربة اقليم كوردستان في هذا المجال حيث انه ومنذ عام 1990 اصبح الاقليم مصدر جذب لتسويق الانواع المختلفة من السيارات والتركترات والمكائن الثقيلة وازدادت هذه الحالة بعد عملية تحرير العراق حيث ان مركز مافيا تسويق السيارات المسروقة الحكومية والشخصية هي الان في الاقليم التي تقوم بدورها بأعادة تصديرها الى خارج الاقليم او الى مواطني الاقليم . لذلك فان تجارة اعادة التصدير بالنسبة للصناعات المتحققة في المنطقة الحرة لتجارة السيارات والمركبات والاليات بمختلف انواعها وكذلك اجزاء ولوازم السيارات اضافة الى الات الحفر العمودي والتنقيب والسلع الاخرى المعاد تجميعها ستجد مسببات نجاحها من خلال تجارب سكان المنطقة مع سيارات الحواسم وهي كثيرة قد تفوق انتاج المنطقة الحرة لسنواتها الاولى .

2.الاستثمار التجاري :

الفعالية الاساسية في هذا النوع من الاستثمار يتحدد بأستيراد سلع من الخارج او من السوق المحلي لغرض تخزينها واعادة تصديرها الى الخارج بعد اجراء بعض العمليات البسيطة كالتحويرات او اعادة التغليف مع المحافظة على جوهر المنتوج ولذا فأن الاستثمار التجاري في المناطق الحرة يشمل نشاطين او ثلاث انشطة هي :

الاول :- استيراد السلع والبضائع من الخارج .

الثاني :- خزن هذه البضائع من خلال اقامة شركات التخزين والنقل وتوزيع البضائع المصدرة والمستوردة المتمثلة :

أ. بتخزين السلع والبضائع العابرة المعدة للتصدير .

ب. تخزين البضائع الوطنية المعدة للتصدير .

الثالث :- القيام بعمليات المعالجة كالتنظيف والتحوير كالمزج والخلط او عملية اعادة التعبئة لمواد مصنعة لاعادة تصديرها مجددا .

3. الاستثمار في المشروعات الخدمية :-

غالبا ما يتم تجهيز المناطق الحرة بالخدمات العامة والاساسية يمكنها من تحقيق وانجاز اعمالها مثل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والطاقة والبنى التحتية .الا ان اغلب البلدان النامية ومنها العراق واقليم كردستان لاتستطيع لوحدها انجاز جميع البنى التحتية التي تتطلبها اعمال السوق الحرة لذا فان الاستعانة بالاستثمار الاجنبي للمساهمة في ذلك امر وارد وضروري .لذلك فان الانشطة الخدمية الحديثة التي نراها قادرة على جذب رؤوس الاموال الاجنبية (الاستثمار الاجنبي) في المنطقة الحرة للاقليم هي:

- الاعمال المصرفية.
- التامين واعادة التامين .
- توظيف الاموال .
- اعادة التغليف .
- تأجير السيارات .
- وكالات السفر والسياحة .
- وكالات التوزيع والتخزين .
- شركات الشحن والنقل العالمي .
- مكاتب التدريب والخدمات التقنية .
- خدمات الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية .
- وكلاء التغليف .

ومن خلال ما تقدم يمكن تلخيص الوظائف التي ستقوم بها المنطقة الحرة في السليمانية هي :

1) تفريغ واعادة شحن البضائع لاعادة التصدير .
2) تخزين البضائع العابرة (الترانزيت) المعدة للتصدير .
3) تطوير مواصفات السلع حسب مقتضيات وحاجة اسواق التصدير .
4) القيام بخدمات التركيب والتجميع والاصلاح والبناء والتجهيز لمختلف الاجهزة والمعدات .

5) القيام ببعض الصناعات نتيجة وفرة مواد الخام والامور الاساسية الاخرى .
6) القيام بعمليات التكرير واقامة الصناعات البتروكيمياوية .

3-السمات المميزة

من اهم السمات التي يجب ان تتميز بها المنطقة الحرة في الاقليم هي:

1) يجب ان يكون للمنطقة الحرة نظام واردات وصادرات خاص يتبعه نظام مستقل للكمارك .
2) ادارة المنطقة الحرة من قبل مجلس ادارة مكون من ادارة الاقليم والمستثمرين .
3) قربها من الاسواق المحلية والعالمية من خلال شبكة مواصلات متقدمة ومتطورة برية وبحرية وجوية .

انخفاض التكاليف بالنسبة للمستثمر جراء انخفاض الايجارات لتوفر البنى التحتية والاعفاءات والامتيازات المقدمة للمستثمر .

رابعا":الية اقامة المنطقة الحرة:

بعد الاجابة على الشق الاول من تساؤلنا السابق بشأن امكانية اقامة منطقة حرة في السليمانية نرى التوقف عند ايضاح الكيفية التي يمكن من خلالها اقامة المنطقة الحرة .

ان الاجابة على هذا التساؤول يجرنا الى التطرق الى المواضيع الاساسية الواجبة الاتباع كمقدمة لرسم الطريق امام اقامة المنطقة الحرة، وبالتالي المباشرة الفعلية في تنفيذ الفكرة ، وفي الادب الاقتصادي المكرس لاقتصاديات المناطق الحرة تتوفر مجموعة من المقدمات التي لابد من توفرها من اجل الاقدام على انجاز مشروع المنطقة الحرة في الاقليم دون غيره من الامكنةوهي:-

1- انجاز دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بأقامة منطقة حرة في الاقليم ولاجل تحقيق هذه المهمة نرى العمل بما يأتي .

تشكيل لجنة مختصة ترتبط بهيئة الاستثمار في الاقليم وتتكون من ممثلين عن مجلس وزراء الاقليم وهيئة الاستثمار واصحاب الاختصاص من الاساتذة الجامعيين ومن الاقتصاديين حصراً والمستثمرين البارزين في الاقليم وغرفة التجارة وممثلي الاجهزة الامنية والبيش مركة0 تقوم هذه اللجنة باعداد دراسة الجدوى واختيار المنطقة المقترحة لاقامة المنطقة الحرة ونرى بأن المنطقة القريبة من مطار السليمانية هي الانسب في الوقت الحاضر .

2- بعد استكمال دراسة الجدوى واختيار المكان المناسب فأن الامر يتطلب اصدار قرار رسمي حكومي بأنشاء او اقامة المنطقة الحرة متضمناً الاعفاءات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين المحليين والاجانب.

3- الخطوة اللاحقة والتي نراها اكثر اهمية بعد ذلك دعوة المستثمرين المحليين والعرب والاجانب واقامة ندوة او ملتقى اقتصادي استثماري للتعريف بالمنطقة الحرة على ان يسبق ذلك حملة اعلانية دعائية على جميع الاصعدة من انترنيت واذاعة وتلفزيون محلي وعالمي (وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة).

4- العمل على استكمال البنى التحتية التي تحتاجها المنطقة الحرة وبشكل خاص ربطها بشبكة مواصلات حديثة وربط الاقليم والمنطقة الحرة بخطوط السكك الحديدية داخل العراق وخارجه.

5- العمل على ربط ادارة المنطقة الحرة مباشرةً بمجلس الوزراء للاشراف على عمل المنطقة اما الادارة الفعلية فيجب ان تترك لمجلس ادارة مكون من هيئة الاستثمار والمستثمرين والمختصين يتمتع بكامل الصلاحيات التي يتطلبها العمل في المنطقة .

6- الاجراءات الفنية الاخرى اللاحقة مثل تقسيم ارض المنطقة الى قطاعات بحسب نوع النشاط اوالفعالية الاقتصادية المقترحة . المنطقة الصناعية – المنطقة التجارية – المنطقة الخدمية.

7- اكمال افتتاح العناصر المساعدة لعمل المنطقة، فروع البنوك ،مكاتب البريد ، مكاتب الانترنيت ، المكاتب الاستشارية وغيرها.

ومن اجل تطبيق الفكرة باقمة منطقة حرة في السليمانية فان هذه العملية يجب ان تمر بالمراحل التالية :

<u>المرحلة الاولى:</u> وهي المرحلة القصيرة الاجل التي تتطلب اتخاذ الخطوات الاتية:

1- اصدار قرار التأسيس .

2- تشكيل مجلس ادارة المنطقة الحرة .

3- تحديد موقع المنطقة الحرة الامر الذي يساعد على تشخيص الاعمال التي يجب القيام بها لتهيئة هذه المنطقة ومباشرة العمل بها واهم هذه الاعمال المطلوب انجازها هي:

4- تسوية اراضي المنطقة الحرة.

5- تبليط ارضية المنطقة الحرة.

6- تقسيمها الى قطاعات .

7- اقامة المسقفات.

8- اكمال بناية الادارات ومكاتب الدوائر المساندة.

9- تسييج المنطقة الحرة.

10- تأمين الحماية اللازمة من الاركان الاربعة للمنطقة ومراقبة عمليات التهريب التي قد تحصل.

11- انجاز متطلبات البنى التحتية من ماء وكهرباء ومجاري والاتصالات والخدمات البريدية ومكاتب النقل.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التالية التي يجب المباشرة بها لانجاز الاعمال المطلوبة :-

1- توسيع الطريق البري الخارجي المؤدي الى المنطقة الحرة .

2- تشجير هذا الطريق .

3- العمل على مد خطوط السكك الحديدية الى المنطقة الحرة ويمكن ربط خط سكك الحديد هذا مع خطوط سكك الحديد القائمة في مدينة كركوك ومنه الى بغداد والموصل ومن ثم الى خارج العراق.

4- اكمال اكساء الطرق الداخلية وعمل ساحات منفصلة للتفريغ.

المرحلة الثالثة : طويلة المدى وتشمل عملية تطوير العمل المستقبلي في المنطقة الحرة من خلال تطوير وتأهيل البنى التحتية للمنطقة بشكل افقي وعمودي وبأستخدام مجال التبادل الالكتروني . وكذلك العمل على تطوير المنطقة وجعلها منطقة سياحية من خلال اقامة الفنادق والمتنزهات ومضمار لسباق الخيل وغيرها من الوسائل الترفيهية الاخرى الجاذبة . اضافة الى بناء دور لمنتسبي المنطقة الحرة خارج السياج ليكون العاملين على مقربة من مقرات عملهم وتخفيف العبئ على مدينة السليمانية المكتضة بالسكان .

الاستنتاجات:

1- ان سيادة مبدء حرية التجارة والتوجه نحو اقتصاد السوق سيؤدي الى انحسار السياسات الحمائية والقيود التي تفرضها الدول على حركة انتقال السلع والخدمات.

2- توفر الظروف الملائمة لاقامة منطقة حرة في اقليم كردستان .

3- ستشكل المنطقة الحرة في الاقليم مصدراً هاماً من مصادر الايرادات من النقد الاجنبي التي ستساهم في تمويل ميزانية الاقليم وبشكل دائم ومستمر.

4- ايجاد اسواق دولية جديدة لتصريف سلع المنطقة الحرة. اضافة الى دخول اسواق عالمية لتوريد السلع المتقدمة والمتطورة ورخيصة الثمن .

5- تعمل المنطقة الحرة على تطوير التنمية في الاقليم من خلال اقامة صناعات جديدة وصناعات التركيب والتجميع واعادة تصديرها واعتبارها احد اوجه التنمية المستضافة.

6- استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة والقضاء على البطالة مما يؤدي الى ازدهار سوق العمل في المنطقة .

7- ان المنطقة الحرة حكم كونها جزء من الاقليم ولكنها لاتخضع لقوانينه فأن الاعفاءات والامتيازات الممنوحة للاستثمار في هذه المنطقة سيساعد على دخول الاستثمار الاجنبي فيها.

8- ان اختيار المنطقة الحرة الشاملة لاقليم كردستان نراه انسب الخيارات لبدء العمل بهذا النشاط الاقتصادي الجديد.

9- ان عملية نقل التكنلوجيا الى الاقليم يعد من اهم النتائج التي ستحققها المنطقة الحرة وبما يخدم تطور جميع القطاعات.

10- ان مرحلة ما بعد الانتفاضة (عام 1991) بالنسبة لاقليم كردستان قد وسعت فرص ازدياد اندماج اقتصاد الاقليم بالاقتصاد العالمي الامر الذي سيساعد على نجاح اقامة منطقة حرة في كردستان (السليمانية).

التوصيات:

1-اصدار قرار رسمي باقمة منطقة حرة في السليمانية .

2- تشكيل فريق عمل اختصاصي لتنفيذ القرار.

3- اصدار التعليمات الخاصة بالاعفاءات والامتيازات التي يحصل عليها المستثمرين .

4- العمل على تشكيل لجنة لتحديد بدلات ايجار اراضي ومسقفات ومخازن المنطقة الحرةعل ان تكون هذه الايجارات مناسبة وترغيب المستثمرين للعمل فيب المنطقة الحرة.

5- انجاز المكاتب الاستشارية داخل المنطقة الحرة.

6-استخدام خدمات المطار لاغراض انجاح اعمال المنطقة الحرة.

7- ارسال فريق من الاختصاصيين لدراسة التجارب الناجحة في العالم . تجربة الصين وجنوب شرق آسيا . وجبل علي وتجربتي دول الجوار سوريا والاردن.

8- العمل لى اعداد كوادر العاملين في المنطقة الحرة من خلال ادخاله في دورات تطويرية داخل وخارج القطر.

9- ايجاد مكاتب دائمة للدوائر السائدة داخل المنطقة الحرة . مثل المصارف . الضرائب، الكمارك.

10- العمل على تجاوز البيروقراطية والروتين السقيم في المنطق الحرة لأن تعقيد الاجراءات يؤدي الى فقدان المستثمرين وافشال التجربة . لذلك يجب ان يكون العمل فيها بكل يسر وشفافية وبدون تعقيد والتقليل من صيغة المخاطبات واعتماد الهاتف والبريد الالكتروني كوسيلة الاتصال السريعة لانجاز العمل.

11- مد المنطقة الحرة بشبكة واسعة من خطوط السكك الحديدية لربط المنطقة الحرة بالاسواق الداخلية والخارجية والمجاورة.

12- اقامة ندوة او ملتقى اقتصادي استثماري في السليمانية للتعريف بالمنطقة الحرة . يدعو اليه كبار المستثمرين العراقيين والعرب والاجانب.

13- اتباع سياية ترويجية وتسويقية شفافة من خلال الدعاية والاعلان في الفضائيات العراقية ةالدولية . واصدار مطبوعات دعائية ونشرات اعلامية بلغات مختلفة واصدار افلام وثائقية عن المنطقة الحرة ومعالمها الاستراتيجية.

الخاتمـــــة:

لقد اتضحت من مفردات البحث تعدد انواع المناطق الحرة التي شهدها العالم وكيـف انهـا ساهمت في تحقيق الاهداف التي انشأت من اجلها في ظل ظروف وتطورات دولية متسارعة جعلت من العالم اشبه بقرية صغيرة استثمرت فيه تجارب الاخرين لتكون عنصراً دافعـاً لتحقيـق تنميـة اقتصادية منفتحة علىالعالم تؤثر فيه وتتأثر به.

على الرغم من ولوج العراق لهذا المضمار الاقتصادي كان متأخراً الا ان التغيرات الجديـدة في فلسفة الدولة الاقتصادية بالتوجه نحو الاقتصاد الحر والتداخل مع الاقتصاد العالمي لذا فأن اقامة عدد جديد من المناطق الحرة في العراق تعد مؤشراً ايجابي في الاتجاه الصحيح نطمح ان ترتقي الى مصاف التجارب العالمية الناجحة . كما ان الدعوة الى اقامة منطقة حرة في السليمانية بعد ان تبين توفر المقومات الضرورية لاقامتها مع توافر الارادة السياسية بهذا الشأن تأتي ضمن هذا الأتجاه . الامر الذي يتطلب تعاون جميع الجهات ذات العلاقة للعمل على انجاح هذه التجربة

ومحاكاة مناطق الجذب العالميـــة للاستثمار الاجنبي من اجل المساهمة في تنميةواعماراقليـــم كردستـــان.

المصادر :

أ) الكتـــب:

1- د. محمد علي رضا الجاسم – القواعد الاساسية في الاقتصاد الـــدولي (التجـــارة الخارجيـــة) الكتاب الاول/ مطبعة التضامن بغداد 1967.

2- د. عبد المنعم السيد علي – مدخل في علم الاقتصاد – الجزء الثاني بغداد 1948.

د. كمال محمد سعيد خياط- حول اقتصاديات كوردستان العراق من خلال تطبيـــق قـــانون الحكـــم الذاتي / السليمانية بلا تاريخ.

ب) البحوث والدراسات:

1- فاضل داود الواسطي وفلوريدا حميد العامري / دور المناطق الحرة في الاقتصادات العربيـــة النفطية / المحور القانوني/ دراسة مقارنة لقوانين المناطق الحرة في العراق والاردن ودولـــة الامارات بغداد/ بلا تاريخ.

2- د.حميد شكر محمود- المقومات الاقتصادية لانشاء المناطق الحرة مع اشارة خاصة لتجربـــة العراق ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة / دمشق 29-2002/5/31 .

3- أ .د. اسعد حمود السعدون وآخرون – المنطقة الحرة فـــي الزبيـــر الواقـــع الـــراهن وأفـــاق المستقبل – دراسة ميدانية . بلا تاريخ .

4- الاستثمار الاجنبي في مستقبل العراق – مفاهيم وحقائق. بلا تاريخ.

سلام ابراهيم علوف كبة – كردستان العراق والمجتمع المدني الحديث – الحـــوار المتمـــدن فـــي 2004/10/27 من الانترنيت .

ج) الوثائق الرسمية :

1- جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للعلوم الادارية- المناطق الحرة وأثرها على التجارة الخارجية / دراسة مقارنة/ بدون تاريخ.

2- الامم المتحدة: - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) - تطوير المناطق الحرة في منطقة الاسكوا - نيويورك1995 .

3-الامم المتحدة: - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . تقييم المناطق الحرة / جوانب الصناعة والنقل . دراسة حالة مختارة من منطقة الاسكوا. نيويورك 2001 .

4- غرفة تجارة وصناعة عمان - المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج اعادة التصدير / مقدمة الى ندوة ((ميناء صلالة والفرص الواعدة)) مسقط في 1999/2/15 .

د) الاطاريح والرسائل:

1- علاء محمد راضي - رسالة ماجستير حول المناطق الحرة في العراق / غير منشورة بغداد /2004.

.....

.....

.....